تحليل جودة النمو الاقتصادى في مصر في ضوء الأداء الاقتصادى والاجتماعى مع اشارة خاصة ببعض التجارب الدولية

Analysis of the Quality of Economic Growth in Egypt in the Light Of the Components of Economic and Social Performance with Reference to some International Experiences

الباحث : مصطفى عبد الحميد محمد بدران
باحث ماجستير اقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / حسنى حسن مهران
استاذ الاقتصاد
وعميد كلية التجارة الأسبق
جامعة بنها

دكتورة / شيماء عمر الشهاوى محمد
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

الملخص :

لقد شهد الإقتصاد المصرى فترات من التذبذب بين الصعود والهبوط والإستقرار، وعلى الرغم من وجود فترات ارتفع فيها معدل النمو الا أنه كان هناك شعور عام بالتدهور الاقتصادى نتيجة لزيادة الأسعار ومن ثم زيادة التضخم وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة اقتصادياً واجتماعياً . ما يعنى ان النمو المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية، لكن النمو الجيد هو الذى يؤدى الى تحسين الأوضاع الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وهذا ما أكد عليه الكثير من الإقتصاديين .

ان تحسين مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع يجب أن يكون هو الغاية التى تهدف الى تحقيقها حكومات الدول المختلفة، وبخاصة الدول ذات الاقتصادات النامية ، وإن الاقتصاد المصرى كواحد من هذه الاقتصادات النامية شهد فترات من التذبذب بين الصعود والهبوط والاستقرار، وأنه على الرغم من وجود فترات ارتفع فيها معدل النمو الا أنه كان هناك شعور عام بالتدهور الاقتصادى نتيجة لزيادة الاسعار ومن ثم

زيادة التضخم وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة ، وحتى ينعكس النمو الاقتصادى على تحسين الأوضاع المعيشية بشكل أفضل، فانه يجب الاهتمام بجودة النمو والتى يعتبرها كثيرٌ من الاقتصاديين في الوقت الحالى لاتقل أهمية عن مستوى النمو الاقتصادى ان لم تكن تفوقه في الأهمية.

اعتمد هذا البحث على مؤشر جودة النمو الإقتصادى ، المقترح من قبل خبراء صندوق النقد الدولى ويشمل كل من البعد الإقتصادى ؛ ويضم مجموعة مؤشرات هى كل من قوة النمو والتضخم وتركيب الطلب والتركيب القطاعى ، والبعد الإجتماعى ؛ ويشمل كل من مؤشرات الصحة والتعليم، ذلك بهدف الوصول إلى قيمة رقمية تعكس مدى ضعف مستوى جودة النمو الإقتصادى في مصر والتعرف على المعوقات التى يواجهها الإقتصاد المصرى والتى أدت إلى هذا الضعف في مستوى جودة النمو .

الكلمات الدالة : جودة النمو - جودة الأداء الاقتصادى – جودة الأداء الاجتماعى.

Abstract

The Egyptian economy has witnessed periods of fluctuation between ups and downs and stability, and although there were periods in which the growth rate increased, there was a general feeling of economic deterioration as a result of increased prices and then increased inflation and thus a decline in the standard of living economically and socially. This means that high growth alone will not improve social conditions, but good growth is what leads to improving the social conditions of all members of society, and this is what many economists have emphasized.

Improving the standard of living for all members of society must be the goal that the governments of various countries aim to achieve, especially countries with developing economies. The Egyptian

economy, as one of these developing economies, has witnessed periods of fluctuation between ups and downs and stability, and that despite there being periods of rise There was a growth rate, but there was a general feeling of economic deterioration as a result of the increase in prices and then the increase in inflation and consequently the decline in the standard of living.

In order for economic growth to be better reflected in improving living conditions, attention must be given to the quality of growth, which many economists consider at the present time to be no less important than The level of economic growth, if not more important than it. This research relied on the quality of economic growth index, proposed by International Monetary Fund experts, and includes both the economic dimension; It includes a set of indicators: the strength of growth, inflation, demand composition, sectoral composition, and the social dimension. It includes both health and education indicators, with the aim of arriving at a numerical value that reflects the weakness in the quality of economic growth in Egypt and identifying the obstacles facing the Egyptian economy that led to this weakness in the quality of growth.

Key words :
Quality of growth - Quality of economic performance - Quality of social performance.

مقدمة:

ان النمو الاقتصادي المرتفع وحده لن يحسن الأوضاع الاجتماعية، لكن النمو الجيد هو الذى يؤدى الى تحسين الأوضاع الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، وهذا ما أكد عليه الكثير من الاقتصاديين فان تحسين مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع يجب أن يكون هو الغاية التي تهدف الى تحقيقها حكومات الدول المختلفة وبخاصة الدول ذات الاقتصادات النامية والتي على الرغم من أن دولاً كثيرة منها حققت نمواً اقتصادياً قوياً الا أن مؤشرات الفقر وعدم المساواة والبطالة مرتفعة في كثيرٍ منها، وإن الاقتصاد المصري كواحد من هذه الاقتصادات النامية شهد فترات من التذبذب بين الصعود والهبوط والاستقرار، وأنه على الرغم من وجود فترات ارتفع فيها معدل النمو الا أنه كان هناك شعور عام بالتدهور الاقتصادي نتيجة لزيادة الاسعار ومن ثم زيادة التضخم، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، وحتى ينعكس النمو الاقتصادي على تحسين الأوضاع المعيشية بشكل أفضل، فانه يجب الاهتمام بجودة النمو والتي يعتبرها كثيراً من الاقتصاديين في الوقت الحالي لا تقل أهمية عن مستوى النمو الاقتصادي ان لم تكن تفوقه في الأهمية.

اعتاد علماء الاقتصاد قياس رفاه البلدان اعتماداً على الدخل الفردي الحقيقي. فكلما زاد دخل الفرد أمكنه تحقيق مستوى معيشة أفضل، والواقع أن هناك عوامل مهمة أخرى تدخل في قياس مستوى رفاه الإنسان من قبيل توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم، ولعل هذا ما دفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل عقدين الى صياغة مؤشر التنمية البشرية بدمج البعدين الصحي والتعليمي بالإضافة الى الدخل لقياس رفاه الإنسان.

اشارت أحدث التقديرات الى أن تحسين توزيع الدخل بنسبة ١٠%، يطيل فترة استقرار النمو بنسبة ٥٠%. كما أن مساهمة عدالة توزيع الدخل في دعم نمو اقتصادي مرتفع ومستدام أهم كثيراً من مساهمة الاستثمار الأجنبي أو الانفتاح التجاري الذي تركّز عليه الدول العربية في سياساتها الاقتصادية. وفى هذا البحث سوف نعتمد على مؤشر جودة النمو الاقتصادي، والجدير بالذكر أن هذه الدراسة عن جودة النمو في مصر هي الأولى فلا توجد دراسة تناولت الحديث عن جودة النمو في

مصر، وذلك نظراً لحداثة هذا المؤشر، ومؤشر جودة النمو الاقتصادي هو المؤشر المقترح مؤخراً من قبل خبراء صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على مؤشر يضم عدد من المؤشرات الهامة، وهو يحتوي على بعدين هما:

أولا: البعد الاقتصادي: - ويتكون من عدد من المؤشرات[قوة النمو – التضخم - تركيب الطلب – التركيب القطاعي]

ثانياً: **البعد الاجتماعي**: - ويتكون من مؤشري [الصحة – التعليم] .

أهمية الدراسة: -

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الاستفادة من مؤشر جودة النمو كأحد أبرز أهم وأحدث المؤشرات الاقتصادية، والذي يهدف الى تقييم الأداء الاقتصادي وتقويمه، فكان من الضروري قياس مدى جودة النمو الاقتصادي في مصر، وتوجيه اقتصادها نحو النمو الجيد، وانعكاس ذلك على كلٍ من الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي.

أهداف البحث: -

يهدف البحث بشكل رئيسي الى التعرف على المعوقات التي يواجهها الاقتصاد المصري والتي تحول بينه والوصول الى النمو الجيد، ينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- تعريف مؤشر جودة النمو من حيث:(المفهوم – الأهمية – المكونات – طريقة حسابه).
- تحليل العلاقة بين جودة النمو ومستوى الأداء الاقتصادي.
- تحليل العلاقة بين جودة النمو ومستوى الأداء الاجتماعي.

منهج البحث؛ اعتمد البحث على المنهج الوصفى مع المنهج التحليلى لتحقيق أهدافه في قراءة وتحليل الصعوبات التي تواجهها مصر في سبيل تحقيق النمو الجيد النوعية.
هيكل البحث: للإجابة على اشكالية البحث - تم تقسيم البحث كما يلى : الأدبيات التى تناولت الحديث عن الدراسات السابقة، ثم تناول المبحث الأول النمو الاقتصادي

ومؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي (إطار نظري). أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل جودة النمو في الاقتصاد المصري.

المبحـــث الأول

(١-١) النمو الاقتصادي ومؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي (المفاهيم – الأهمية –مؤشرات مختارة)

١-١-١ النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي له العديد من الفوائد وتكون أكثر وضوحا عند البلدان منخفضة الدخل حيث يتيح النمو الاقتصادي إمكانية تحسين معيشة الافراد، خلق فرص عمل، زيادة الاستثمارات، تحسين البنية التحتية، تمكين الحكومة من تقديم خدمات أفضل وتمويل مشاريع تنموية، وتعزيز الابتكار والتقنية، ولكن يشير الواقع ان النمو الاقتصادي قد ساهم في مشاكل اجتماعية وبيئية واقتصادية خطيرة، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة، ويتمثل التحدي في تسخير إمكانات النمو الاقتصادي للتأكد من أنه يؤدي بالفعل إلى زيادة مستويات المعيشة المستدامة.

١-١-١-١ تعريف النمو الاقتصادي:

تناول العلماء والباحثون والمنظمات الدولية العديد من تعاريف النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي هو التوسع في عملية الانتاج خلال فترة زمنية معينة مع مقارنتها بفترة سابقة في الاجل القصير والاجل المتوسط[١].
- معدل الزيادة في الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[٢].
- الزيادة في الانتاج الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب)، وأفضل مقياس له هو الناتج المحلي الإجمالي[٣]، وهو من أفضل مؤشرات النمو الاقتصادي.

١-١-١-٢ مكونات النمو الاقتصادي:

يتكون النمو الاقتصادي من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

أ. تراكم رأس المال: يشمل العناصر المادية في شكل استثمار كالأراضي والمعدات والموارد البشرية ورؤوس الاموال.

ب. النمو السكاني(العمل): يتمثل في ارتباط النمو السكاني بزيادة قوة العمل والتي بدورها تؤدي الى الزيادة في الانتاج.

ج. التقدم التكنولوجي: الزيادة في مستوي معيشة الافراد من خلال مواكبة التطوير والتطبيق العملي والفني.[٤]

١-١-١-٣ خصائص النمو الاقتصادي:

يتميز النمو الاقتصادي بالعديد من الخصائص [٥] التي تبرز بعض من الفوائد والاضرار المتعلقة به ونذكر منها :

١. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع العائد للنمو الاقتصادي، حيث انه لا يأخذ في الاعتبار المستفيد من ثمار النمو.
٢. النمو الاقتصادي لا يحتاج الى تدخل الدولة وانما يحدث تلقائيا.
٣. التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.
٤. النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فالنمو السريع في دولة ما قد يؤدي الى اتساع الفجوة بين الطبقات بشكل طردي.
٥. يؤدي النمو الاقتصادي في الاجل الطويل إلى رفع مستوي معيشة الافراد، وبالتالي سهولة القيام بإعادة توزيع الدخل بين السكان.
٦. يؤدي النمو الاقتصادي إلى توفير الكثير من فرص الاستثمار، كما ان النمو الاقتصادي يلعب دورا هاماً في الحفاظ على الأمن الوطني

١-١-٢ مؤشرات الإداء الاقتصادي والاجتماعي:

تعتبر المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء من المفاهيم الأساسية لإدارة الجَّودة والأداء في المنشآت والمؤسسات ، حيث أن العملية التقويمية والقياسية لا تقوم إلا بها على اعتبار أنها حقائق ملموسة، كما ان الفلسفة الرئيسية لمؤشرات القياس تقوم على قياس النتائج التى تحققت من الأعمال التى نفذتها المؤسسة، ومقارنة هذه النتائج بالمستهدف المخطط لها مسبقاً، وذلك للتأكيد على كفاءة التنفيذ، والوقوف على المعوقات التي تواجهها، والتوصية بكيفية العمل على إزالتها تجنباً لحدوث أخطاء في المستقبل، كما أن تلك الفلسفة أيضا تستهدف تحديد المسؤوليات عما تم تنفيذه (الأفراد أم الإدارة داخلية أم عوامل خارجية) والانحرافات الناتجة عن هذا التنفيذ، وعلى ضوء هذه الفلسفة فإن مؤشرات قياس الأداء تّعتبر إحدى حلقات هذه السلسلة التي تتكون منها العملية الإدارية في المجتمع[٦].

١-١-٢-١ مؤشرات الاداء الاقتصادي

يعتبر المؤشر الاقتصادي أحد أهم البيانات الاقتصادية، والذي غالبا ما يتم استخدامه لبيان وضع الاقتصاد الكلىً، ويستفيد منه المحللون للكشف عن فرص الاستثمار في الوقت الحاضر وفى المستقبل كما يُستَخدَم المؤشر الاقتصادي أيضاً في الحكم على كفاءة الاقتصاد ويمكن للمستثمر أن يفاضل بين هذه المؤشرات ليختار من بينها ما يتناسب واستثماراته.

١-١-٢-٢ تعريف مؤشر الاداء الاقتصادي:

عرف المؤشر الاقتصادي في علم الاقتصاد أنه مجموعة من البيانات الاقتصادية والإحصائية التي يتم الحصول عليها من العديد من المصادر المختلفة لاستخدامها من قبل المحللين الاقتصاديين وصانعي السياسة في الحكومات ولدى البنوك المركزية للوقوف على أهم التغيرات الاقتصادية وتحليل الملامح الأساسية للنشاط الاقتصادي لبلد ما، لتقييم مدى القوة أو الضعف في الوضع الاقتصادي لها ومن ثم اتخاذ قرارات إحترازية وإجراءات مناسبة والتي تسهم بدورها في دعم الاستقرار الاقتصادي.

١-١-٢-٣ أهمية المؤشرات الاقتصادية[٧]

لا يكون المؤشر الاقتصادي مفيدًا إلا إذا تم تفسيره بشكل صحيح. وقد أظهر التاريخ وجود ارتباطات قوية بين النمو الاقتصادي، مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، ونمو أرباح الشركات، ومع ذلك فإن تحديد ما إذا كانت شركة معينة يمكنها زيادة أرباحها بناءً على مؤشر واحد للناتج المحلي الإجمالي أمر شبه مستحيل.

ليس هناك من ينكر الأهمية الموضوعية لأسعار الفائدة، والناتج المحلي الإجمالي، ومبيعات المنازل القائمة أو مؤشرات أخرى. لماذا مهم موضوعيا؟ لأن ما تقيسه حقًا هو تكلفة المال والإنفاق والاستثمار ومستوى النشاط لجزء كبير من الاقتصاد الكلي.

يمكن بالتالي توضيح أهمية المؤشرات الاقتصادية وهي:

١. قد يتنبأ بدقة بما سيأتي بناءً على البيانات السائدة.
٢. غالبًا ما تستخدم المعلومات المتاحة للجمهور.
٣. يمكن حسابها باستخدام نفس العملية مرارًا وتكرارًا (عندما تصدرها الحكومات).
٤. يمكن إصداره بإيقاع ثابت يمكن التنبؤ به.

١-١-٢-٤ مؤشرات مختارة للأداء الاقتصادي:

هناك عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية المهمة المعنية بقياس أداء القطاعات الاقتصادية كالتعليم، والصحة، والإستثمار والإنتاج، والبطالة، والتضخم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد المهتمين بالشأن الاقتصادي ليس فقط على تحديد الوضع الراهن لهذه القطاعات، بل أيضاً للتنبؤ بمدى كفاءة الوضع الاقتصادي في المستقبل وقدرة الدولة على مواجهة الصدما ت.

كما أنَّ المستثمرين يستخدمون العديد من المؤشرات الاقتصادية، ويجمعون بينها بنظرة ثاقبة لاستخلاص أنماط وعمليات تحقق مجموعات متعددة من البيانات لتحقيق الاستفادة القصوى، وبالتالى فإن المؤشرات الاقتصادية يمكن أن تكون أى شيء يختاره المستثمر وتشمل هذه المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: -

- الناتج القومى الإجمالى (Gross national income).
- الناتج المحلى الإجمالى (Gross domestic product) .
- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (Per capita gross domestic product).
- معدل البطالة (Unemployment rate).
- معدل التضخم Inflation rate.

وفيما يلي سوف يتم الحديث عن بعض هذه المؤشرات:

١-١-٢-٤-١ الناتج المحلى الإجمالى (Gross domestic product)

يعرف الناتج المحلى الإجمالى (GDP) لدولة ما بأنه : يُعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المُنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[٨]

"القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلى والتي تم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما يكون ربع سنوى او سنوى".

من الناحية النظرية ، يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق مختلفة:[٩]

- الناتج المحلى الاجمالي بطريقة القيمة المضافة: وهنا يتم جمع "القيمة المضافة" في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث يتم تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي قيمة المبيعات مخصوما منها قيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.
- الناتج المحلى الاجمالي بطريقة المنتج النهائي: الإنفاق مضافاً الية قيمة المشتريات التي قام بها المستخدمون النهائيون.
- نهج الدخل يجمع الدخل الناتج عن الإنتاج: على سبيل المثال، التعويضات التي يتلقاها الموظفون والفائض التشغيلي للشركات (المبيعات تقريبًا ناقص التكاليف).

١-١-٢-٤-٢ معدل البطالة :(Unemployment rate)

تعتبر البطالة أحد أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على السواء ولكن بنسب متفاوتة، وخطورة هذه المشكلة

لم تتمثل في التزايد المستمر لعدد العاطلين عبر الزمن وإنما تتمثل في تأثيرها السلبى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة[١٠]

يقيس معدل البطالة نسبة الأفراد في القوى العاملة الذين ليس لديهم وظيفة حاليًا ولكنهم يبحثون بنشاط عن عمل. لا يشمل هذا الإجراء الأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية. من المهم معرفة أن المعدل يقيس النسبة المئوية للعاطلين الباحثين عن عمل في القوة العاملة - مجموع الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل - وليس مجموع السكان. عندما يكون العمال عاطلين عن العمل تفقد أسرهم الأجور، وتفقد الأمة ككل مساهمتها في الاقتصاد من حيث السلع أو الخدمات التي كان من الممكن إنتاجها. كما يفقد العمال العاطلون عن العمل قوتهم الشرائية، مما قد يؤدي إلى بطالة العمال الآخرين، مما يخلق تأثيرًا متتاليًا ينتشر في الاقتصاد.

يعكس مدى توفر الوظائف واستعداد الأفراد للعمل، كما يشير معدل البطالة المرتفع إلى وجود فرص عمل أقل، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض النمو الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويشير معدل البطالة المنخفض إلى سوق عمل قوي مع المزيد من الفرص للباحثين عن عمل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

١-١-٢-٤-٣ معدل التضخم (Inflation rate):

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات،[١١] إلا أن المفهوم المنتشر بين جل العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الاشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.[١٢]

ينجم التضخم عن عوامل متعددة، مثل زيادة الطلب على سلع معينة، وزيادة تكاليف إنتاج بعض السلع، والزيادات المتصاعدة في الأجور، يُمكن استخدام مؤشر التضخم لفهم مدى تغير أسعار السلع والخدمات في السوق، ويعتبر هذا مقيد، كما يساعد في تقييم قوة الاقتصاد، فمعدلات التضخم المعتدلة هي علامة على صحة الاقتصاد. مع النمو الاقتصادي، عادة ما نحصل على درجة من التضخم.

١-١-٣ مؤشرات الأداء الاجتماعي:

يتم استخدام المؤشرات الاجتماعية من قبل صانعي السياسات والباحثين وعلماء الاجتماع لإبلاغ عملية صنع القرار وتحديد المجالات التي تتطلب التدخل أو التحسين. إنها ضرورية لقياس التقدم المحرز نحو الأهداف الاجتماعية وتقييم فعالية السياسات والبرامج الاجتماعية.

١-١-٣-١ مفهوم مؤشر الأداء الاجتماعي:

المؤشرات الاجتماعية هي سلاسل زمنية إحصائية "... تستخدم لمراقبة النظام الاجتماعي، وتساعد على تحديد التغييرات وتوجيه التدخل لتغيير مسار التغيير الاجتماعي" (Ferriss 1988: 601). تشمل الأمثلة معدلات البطالة، ومعدلات الجريمة، وتقديرات متوسط العمر المتوقع، ومؤشرات الحالة الصحية، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، ومتوسط درجات الإنجاز، ومعدلات التصويت في الانتخابات، ومقاييس الرفاهية الذاتية مثل الرضا عن الحياة ككل وبمجالات أو جوانب محددة من الحياة.

١-١-٣-٢ أهمية المؤشرات الاجتماعية:

إن عدم أخذ المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار يؤدي دائما إلى تعثر خطط التنمية وإعاقة النمو الاقتصادي وبإغفالها يزداد الوضع الاجتماعي تهشما، ويغدو مفهوم الإصلاح الاقتصادي نفسه مضللا ودون معنى. جملة هذه المؤشرات حين تحرضها التنمية فهي ليست نافلة التنمية الناجحة فحسب بل تمارس تأثيرا عكسيا فعالا (تغذية مرتدة) ، تدعم وترسخ النمو بالمعنى الاقتصادي

الضيق، والتنمية بالمعنى الشامل والمستدام بحيث يكون تكامل المؤشرات الاقتصادية مع المؤشرات الاجتماعية حلقة فعالة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي .[١٣]

١-١-٣-٣ مؤشر مختارة للأداء الاجتماعي:

وفيما يلي سوف يتم الحديث بعض مؤشرات الأداء الاجتماعي.

١-١-٣-٣-١ مؤشر التعليم:

هناك علاقة وثيقة بين مؤشر التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤثر المستوى العام للتعليم في الاقتصاد بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أما من الناحية المباشرة؛ فإن المؤسسات التعليمية تعمل على توفير القوى العاملة المدربة والماهرة التي يحتاجها الاقتصاد. وتعمل البحوث والتطوير التي تتم في المؤسسات التعليمية على إنتاج المعرفة والابتكارات التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير الصناعات وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وأما من الناحية غير المباشرة؛ فإن المؤشرات التعليمية مرتبطة بعوامل أخرى يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي، مثل الصحة والثقافة والابتكار والتنوع الاجتماعي. وبالتالي، فإن زيادة مستوى التعليم يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستوى الصحة والإنتاجية والابتكار، وهذا يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي.

تتعلق مؤشرات التعليم بقياس جودة وكفاءة نظام التعليم في دولة معينة، ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات عدة عناصر مثل مستوى القراءة والكتابة والحساب، ونسبة الطلاب الذين يكملون التعليم الأساسي والثانوي والعالي، والنسبة المئوية للمعلمين المدربين والمؤهلين والمجهزين بالتقنيات التعليمية، وغيرها من العناصر المرتبطة بجودة التعليم.

مؤشر التعليم هو:" مقياس يستخدم لقياس مستوى التعليم في مجتمع معين". يمكن أن يشمل هذا المؤشر مجموعة متنوعة من المؤشرات مثل معدل القبول في المدارس والجامعات، ونسبة الأشخاص الذين حصلوا على شهادات في التعليم الأساسي والثانوي والعالي، ونسبة الأشخاص الذين يتلقون تعليمًا متقدمًا، والنفقات

التي تخصص للتعليم. يعتمد مؤشر التعليم على المعلومات الكمية والنوعية للتعليم في المجتمع، ويمكن استخدامه لتحديد مستوى التعليم في الدول المختلفة، ولقياس التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى التعليم عبر الزمن.

١-١-٣-٣-٢ مؤشر الصحة:

إن العلاقة بين كل من الصحة والنمو الاقتصادي هي علاقة ذات اتجاهين، ففي حين يؤثر النموالاقتصادي ومعدلات النمو المستقرة نسبياً والارتفاع في الدخل على قيمة الإنفاق على الصحة والموارد المخصصة لهذا القطاع بشكل إيجابي مما يؤدي بدوره إلى أن تسود بيئة صحية أفضل نسبيًا، فإن التحسن الصحي يقوم كذلك بتحفيز و زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، حيث يؤثر كل من العمر المتوقع ومعدلات بقاء البالغين تأثيرا إيجابيا على تكوين رأس المال البشري وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي[١٤].

تؤثر الحالة الصحية على التنمية الاقتصادية من خلال قناتين إحداهما مباشرة والأخرى غيرمباشرة، وذلك كما يلي[١٥]:

أولاً: تأثير إنتاجية العمل المباشرة:

تؤثر الحالة الصحية على التنمية الاقتصادية مباشرة من خلال تأثيرها على إنتاجية العمل، وذلك لأن الأفراد ت الذين يتمتعون بصحة أفضل تكون إنتاجيتهم أعلى نسبياً سواء كمياً أو نوعياً. ويقصد بالإنتاجية النوعية هنا درجة كفاءة الإنتاج؛ حيث أن تأثير الصحة على إنتاجية الفرد لا يقف فقط عند الزيادة الكمية الناتجة عن ارتفاع النشاط البدني وانخفاض معدل الغيا ب عن العمل، ولكن يمتد ليؤثر على فعالية الأداء وعلى جودة هذه الإنتاجية والتي ترتبط بصورة أكبر بارتفاع النشاط الذهني للفرد.

ثانياً: تأثير الحوافز غير المباشرة:

إن الأفراد الذين يتمتعون بصحة أفضل ويتمتعون بمتوسط عمر متوقع أكبر سيكون لديهم الحافز للاستثمار في التعليم مع تمديد الأفق الزمني الذي يمكن خلاله تحقيق العوائد. فالتعليم هو المحرك للنمو الاقتصادي، وبالتالي تلعب الصحة دورا غير مباشر. ومع الأخذ في الاعتبار التحديد المتزامن للمتغيرات الرئيسية - النمو والتعليم والخصوبة - تظهر النتائج أن التأثير غير المباشر للصحة إيجابي وهام. وبدون الاعتراف بالدور غير المباشر للصحة، فإن الفوائد الاقتصادية للتحسينات الصحية يتم التقليل من شأنها.

المبحث الثاني
(٢-١) تحليل جودة النمو في الاقتصاد المصري

٢-١-١ مؤشر جودة النمو:

اكشفا كلا من مارتينز وملاكيلا (٢٠١٣) جودة حالة النمو المرتفع جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. لقد بحثوا في مفهوم النمو جيد النوعية، وعرّفوه بأنه نمو قوي ومستقر ومستدام، ويزيد الإنتاجية ويؤدي إلى نتائج مرغوبة اجتماعيًا، مثل تحسين مستويات المعيشة، وخاصة في الحد من الفقر.

٢-١-١-١ مفهوم مؤشرجودة النمو [١٦]:

مؤشر جودة النمو هو مؤشر مركب، ناتج عن تجميع عنصرين أساسيين: الطبيعة الجوهرية للمؤشر الفرعي للنمو (أساسيات النمو) والمؤشر الفرعي للبعد الاجتماعي الذي يمثل المخرجات الاجتماعية المرغوبة من النمو، يشمل المؤشر الفرعي للطبيعة الجوهرية للنمو أربعة أبعاد تهدف إلى تحديد مدى إمكانية اعتبار حلقة

نمو معينة ذات جودة عالية، فيما يتعلق بـ (١) قوتها، (٢) استقرارها، (٣) تنوع المصادر، و (٤) التركيب القطاعى (التوجه الخارجي)[١٧].

إن النمو القوي والمستقر والمتنوع والموجه نحو الخارج قد يكون غير كاف لتخفيف حدة الفقر بشكل كبير وتحسين مستويات المعيشة. ويؤخذ هذا الجانب المناصر للفقراء في جودة النمو في الاعتبار ضمن المؤشر الفرعي للبعد الاجتماعي، من خلال مؤشرات تلتقط اثنين من الأبعاد الأساسية لبناء رأس المال البشري. وتشمل : (١) حياة طويلة وصحية، (٢) الوصول إلى التعليم/المعرفة اللائقة، وكلاهما معترف به بشكل عام في الأدبيات كمحركين رئيسيين للتغيرات في مستويات الفقر[١٨].

٢-١-١-٢ مكونات مؤشر جودة النمو

يوضح الشكل رقم (١) مكونات مؤشر جودة النمو من خلال شقية الاقتصادي والاجتماعى، حيث يتضمن
الشق الاقتصادى أربعة أبعاد هى:

١- قوة النمو: وتقاس قوة النمو بالتغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الأول يتماشى أكثر مع مفهوم النمو لصالح الفقراء والذي يقوم عليه مفهوم جودة النمو.

٢- الاستقرار: يقاس الاستقرار الاقتصادى بمعدل التضخم.

٣- تركيب الطلب: ويتم قياس درجة التوجه الخارجي لزخم النمو من خلال حصة صافي الطلب الخارجي - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي- مقابل حصة الطلب المحلي(ويساوي صافي الطلب الخارجي الفرق بين الصادرات

والواردات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). يعتمد الأساس المنطقي لهذا البعد على حقيقة أن التوجه الخارجي للنمو من المرجح أن يؤدي إلى زيادة نمو الإنتاجية من خلال عدة آليات[١٩].

٤- التنويع القطاعى: إن تنويع مصادر النمو يعكس مدى اعتبار النمو ناتجًا عن مصادر متنوعة، وكلما ارتفع مؤشر تنوع منتجات التصدير، كلما زاد تنوع مصادر النمو. ويكمن الأساس المنطقي لاستخدام تنويع الصادرات في النتائج التي تشير إلى أن تنويع الصادرات يرتبط بنمو أقوى وانخفاض تقلب الإنتاج، وكلاهما يفضي إلى ارتفاع مؤشر جودة المنتج.

اما الشق الاجتماعي يتضمن بعدين اساسيين هما:

١- مؤشر التعليم: يتم تحديد التعليم من خلال معدل إتمام الدراسة الابتدائية. إن الدافع الرئيسي لاستخدام هذا المؤشر فقط هو توافر البيانات. ويمكن أيضًا أن تكون هناك عدة متغيرات بمثابة مؤشرات جيدة للمستوى التعليمي في بلد ما.

٢- مؤشر الصحة: ويصور المكون الصحي مدى قدرة سكان البلد على التمتع بحياة طويلة وصحية من خلال تجميع مكونين فرعيين هما معدل وفيات الرضع، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة. ويعتبر كلا هذين المقياسين الصحيين من أعراض الفقر الرئيسية، بما يتوافق مع النهج البيولوجي الذي وضعه أمارتيا سين لقياس الفقر.

شكل (١)
مكونات مؤشر جودة النمو

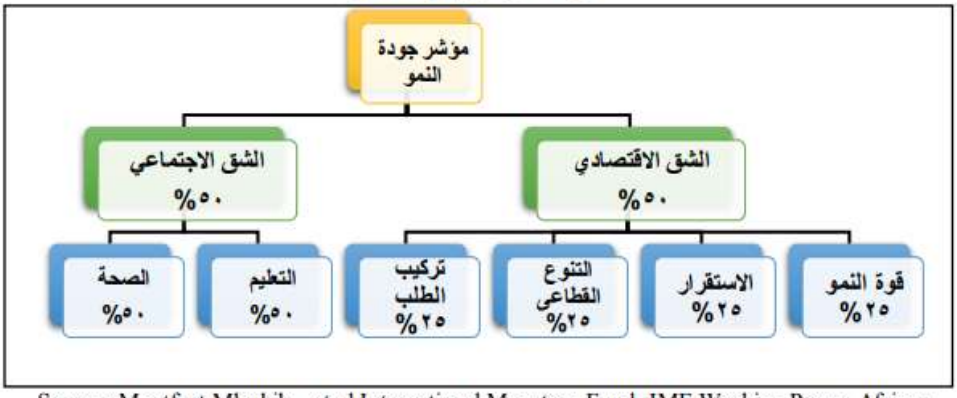

Source: Montfort Mlachila , at el International Monetary Fund, IMF Working Paper, African Departmen, (2014)

٢-١-١-٣ الصيغة الرياضية لمؤشر جودة النمو

تعتمد الصيغة الرياضية لنموذج جودة النمو طريقة تتكون من خطوتين[٢٠]، في الأولى نحدد أوزان المتغيرات المكونة للنموذج، وفى الثانية نجمع هذه المتغيرات ضمن مؤشر واحد يستخدم أوزان مختلفة.

٢-١-١-٤ تحديد الاوزان:

المقصود بها أن يتم تحديد أوزان متساوية لكلا المؤشرين الفرعين وبمعدل (٥٠%) للشق الاقتصادى (α)، (٥٠%) للشق الاجتماعى (β)، ثم يتم تحديد وزن متساو للمكونات القرعية الآربعة للشق الاقتصادى (٢٥% = y = y = y = y)، ويتم ذلك أيضاً مع مكونى الشق الاجتماعى فتكون الأوزان ($\delta_1 = \delta_{21}$ = ٥٠%)

٢-١-١-٥ تجميع الممتغيرات:

تتضمن هذه الخطوة احتساب مؤشر جودة النمو (QGI) كمتوسط حسابى مرجح من خلال منح أوزان متساوية ، كما تم في الخطوة السابقة، ولدراسة العلاقات التفاعلية بين مكونات المؤشر يتم استخدام الصيغة الأتية :

$$QGI = (Fundamentals) + (Social)$$

بالنسبة للشق الاقتصادى (أساسيات النمو) يتم تحديده كما يلى:

$$\textbf{Fundamentals} = \gamma_1 \textbf{ Level} + \gamma_2 \textbf{ Stability} + \gamma_3 \textbf{ Diversification} + \gamma_4 \textbf{ orientation}$$

أما البعد الاجتماعى فيتم تحديده كالتالى:

$$Social = (Schools)^{\delta 1} + (Health)^{\delta 2}$$

ويقاس جودة النمو من ٠ – ١ حيث ان ١ هو اعلي معدل لجودة النمو والقيمة ٠ هى اقل معدل لجودةالنمو

٢-١-٢ تحليل جودة النمو في الاقتصاد المصرى

إن الإقتصاد المصرى واحد من الاقتصادات النامية التى شهدت فترات من التذبذب بين الصعود والهبوط والإستقرار، وعلى الرغم من وجود فترات ارتفع فيها معدل النمو الا أنه كان هناك شعور عام بالتدهور الاقتصادى نتيجة لزيادة الأسعار ومن ثم زيادة التضخم وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة اقتصادياً واجتماعياً، ولتفسير ذلك سوف يتم استخدام نماذج إحصائية لقياس مؤشر جودة النمو في مصر، من خلال كلاً من : البعد الاقتصادى والذى يتكون من (قوة النمو والتضخم وتركيب الطلب والتركيب أو التنويع القطاعى)، والبعد الإجتماعى ويشمل كل من (مؤشرات الصحة والتعليم). وذلك بهدف الوصول إلى قيمة رقمية تعكس مدى قوة أو ضعف مستوى جودة النمو الإقتصادى في مصر والتعرف على المعوقات التى يواجهها الإقتصاد المصرى والتى أدت إلى هذا الضعف في مستوى جودة النمو إذا كان ضعيفاً.

يوضح الجدول رقم (١) درجة جودة النمو في الاقتصاد المصري.

جدول (١)
مؤشر جودة النمو في مصر للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

السنوات	جودة النمو للأبعاد الاقتصادية	جودة النمو للأبعاد الاجتماعية	مؤشر جودة النمو = (الأبعاد الاقتصادية + الأبعاد الاجتماعية)
2000	0.412325	0.235084	**0.647409**
2001	0.419522	0.232560	**0.652082**
2002	0.416863	0.230623	**0.647486**
2003	0.447898	0.229402	**0.677300**
2004	0.430200	0.228277	**0.658477**
2005	0.407292	0.223751	**0.631043**
2006	0.420619	0.220450	**0.641070**
2007	0.434322	0.223566	**0.657887**
2008	0.394694	0.221373	**0.616067**
2009	0.391381	0.221090	**0.612472**
2010	0.408557	0.222152	**0.630708**
2011	0.362685	0.216996	**0.579681**
2012	0.395646	0.221782	**0.617428**
2013	0.421334	0.223559	**0.644893**
2014	0.411823	0.217639	**0.629463**
2015	0.427345	0.215324	**0.642669**
2016	0.476888	0.214000	**0.690888**
2017	0.434281	0.212193	**0.646474**
2018	0.408608	0.210713	**0.619321**
2019	0.409054	0.210042	**0.619096**
2020	0.438400	0.210153	**0.648553**
متوسط الفترة	0.417607	0.222517	**0.639949**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من الجدول رقم (١)، طبقاً للنتائج التى تم التوصل إليها أن أداء الاقتصاد المصرى كان مرتفعاً نوعاً ما حيث أنه حقق متوسط جودة نمو بلغت (٠.٦٣٩) للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، حيث ساهمت الآبعاد الاقتصادية بمتوسط بلغ (٠.٤١٧)، بينما ساهمت الآبعاد الاجتماعية بمتوسط بلغ (٠.٢٢٢)، يشير ذلك إلى ضعف الأداء الاجتماعى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، أما البعد الاقتصادى فقد تفوق على أداء البعد الاجتماعى بنسبة (٤٦.٨%) تقريباً، الأمر الذى يعنى قوة أداء البعد الاقتصادى، ولتفسير ذلك سوف نقوم بتحليل جودة النمو في ضوء الأدائين الاقتصادى والاجتماعى خلال هذه الفترة.

٢-١-٢-١ البعد الاقتصادى:

لقد حافظ البعد الاقتصادى على هذا الأداء تقريباً أغلب فترة الدراسة لقد حقق البعد الاقتصادى أداءاً مرتفعاً خلال فترة الدراسة، حيث حقق مؤشر جودة أداء البعد الاقتصادى خلال هذه الفترة متوسط قيمة بلغت (٠.٤١٧) من (٠.٥) قيمة مساهمة اللبعد الاقتصادى في معادلة مؤشر جودة النمو، أى بنسبة (٨٣.٤%) من القيمة القصوى له في مؤشر الجودة الرئيسى، ما يعنى أن جودة أداء مكونات البعد الاقتصادى خلال تلك الفترة، أما عن معدلات نمو هذا المؤشر فقد كانت ضعيف في أغلب الأحيان، ومتذبذبة بين صعوداً وهبوطاً، إلا أنه بمقارنة معدل النمو بين عامى (٢٠٠٠)، (٢٠٢٠)، يتبين أن المؤشر ارتفع من (٠.٤١٢) إلى (٠.٤٣٨) بالترتيب، أى بفارق قدره (٠.٠٢٦)، ومعدل نمو قدره (٦.٣ %) تقريباً، وهو معدل نمو ضعيف مقارنة بطول الفترة، وفيما يلى سوف يتم تحليل أداء مكونات مؤشر البعد الاقتصادى :

٢-١-٢-١-١ قوة النمو الاقتصادى :

وتقاس قوة النمو بالتغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الأول يتماشى أكثر مع مفهوم النمو لصالح الفقراء والذي يقوم عليه مفهوم جودة النمو.٤ وتعتبر قوة النمو جانباً هاماً من جوانب جودة النمو، فالنمو عنصر

ضروري للقضاء على الفقر، وبناء على ذلك، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع معدل النمو إلى انخفاض كبير في معدلات الفقر، وبالتالي إلى تحسين مؤشر الجودة[٢١].

يتضح من الجدول رقم :(١) أن مؤشر جودة النمو حقق مستوى جيد نوعاً ما عام ٢٠٠٠ بلغ ٠.٦٤٧، وقد حافظ على هذا المستوى للعامين التاليين٢٠٠١، ٢٠٠٢ بقيمة بلغت٠.٦٥٢، ٠.٦٤٧ بالترتيب، وطبقاً لتقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام[٢٢]، توضح نتائج المتابعة أن الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بتكلفة عوامل الإبتاج) بلغ نحو ٢٥٤.٥ مليار جنيه وحوالى ٣٨١.٧ مليار جنيه بأسعار السوق. وباستبعاد الزيادة في الأسعار فقد حقق الناتج المحلى معدل نمو حقيقى يبلغ ٣.٢%، وبلغت نسبة الناتج إلى الإنتاج ٥٩.٨% بارتفاع عن العام السابق حيث بلغ ٥٩%. وتبلغ هذه النسب أقصاها في قطاع الزراعة حيث ترتفع إلى ٧٦% من الإنتاج الزراعى لدى القطاع الخاص.

٢-١-٢-١-٢ التنوع القطاعى :

يوضح الهيكل القطاعى للناتج المحلى اللإجمالى في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ أن قطاع الصناعة يساهم بحوالى ١٩.٥%من الناتج، بينما ٢٣% من النناتج يتحقق في قطاع التجارة والمال والتأمين، و٣.١٦% في قطاع الزراعة، وهذا يعنى أن أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى يتم تحقيقه في هذه القطاعات الثلاثة، ولقد حافظ البعد الاقتصادى على هذا الأداء لمدة هذه الأعوام الثلاثة.

٢-١-٢-١-٣ تركيب الطلب

حقق عجز الميزان التجارى تحسناً ملحوظاً خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ فقد وصل إلى نحو ٨ مليار دولار مقابل ٩.٤ مليار دولار خلال العام السبق ٢٠٠١/٢٠٠٠، بنسبة انخفاض ١٤.٥% ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع الواردات السلعية بنسبة تفوق تراجع الصادرات السلعية، فقد حققت حصيلة الصادرات السلعية

خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ تراجعاً بنسبة ٦.١%، ويرجع ذلك لانخفاض حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته بنحو ٢٧.٧%نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام ومنتجاته، أما بالنسبة لحصيلة الصادرات السلعية الأخرى الزراعية والصناعية فقد حققت نمواً يقدر بنحو٦.٦% ، وكان من أبرز هذه الصادرات من السلع الزراعية القطن بنحو ٨٣.٢ مليون دولار، وأيضاً الأرز الذى حقق صادرات قيمتها ١١٩مليون دولار، ومن أهم السلع الصناعية التى حققت حصيلتها نمواً مرتفعاً كانت صادرات البياضات بنحو ١١١.٧ مليون دةلار، وأيضاً الحديد والصلب بنحو ١٧١ مليون دولار.

إرتفع مؤشر جودة النمو إلى ٠.٦٧٧ في العام ٢٠٠٣ وهى أعلى درجة وصل إليها المؤشر خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (١) عن العام السابق ٢٠٠٢ حيث كان ٠.٦٤٧، وقد بلغت جودة البعد الاقتصادى ٠.٤٤٧،تشير نتائج المتابعة لخطة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل بلغت نحو ٤٤٥مليار جنيه مقابل ٣٩١ مليار جنيه في العام السابق، وبلغ معدل النمو الحقيقى للناتج في عام الممتابعة (بالأسعار الثابتة) نحو ٤.٣% مقابل ٣.٤%، ٣.٢%، ٣% في الأعوام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢على الترتيب ، وهو ما يعكس اضطراد التحسن المستمر في أداء الاقتصاد وتجازه للأثار السلبية للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية خلال العامين السابقين، وكذلك سرعة استجابة الاقتصاد للسياسةالاقتصادية التى ساعدت على زيادة حجم الاستثمارات والتصدير في نفس الوقت .

يظهر ذلك بوضوح من دراسة نمط النمو في القطاعات والأنشطة المختلفة المولدة للناتج المحلى الإجمالى، فقد حققت فطاعات المطاعم والفنادق، وتكرير البترول واسنخراج الغاز، وقناة السويس أعلىمعدلات نمو في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بلغت نحو ٣٨.٤%، ٨.٩%، و٩% على الترتيب ، وهذه امعدلات تفوق المعدلات المستهدفة لها في خطة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بينما اقتربت معدلات نمو قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية الأخرى من المعدلات المستهدفة لها.

وبتحليل الزيادة في الناتج الإجمالى بتكلفة العوامل بالأسعار الجارية البالغة نحو ٩٠.٦ مليار جنيه عن سنة الأساس(٢٠٠٢/٢٠٠١) للخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ نجد أن ٥١% من الزيادات تركزت في ثلاث قطاعات هى الاستخراجات، الصناعات التحويلية والزراعة بنسبة ٢٠.٧%ن ١٧.١%، ١٣.٢% عل التوالى، أما قطاعات النقل والاتصالات (شاملة قناة السويس)، والتجارة والمال والتأمين والمطاعم والفنادق فقد ساهمت في زيادة الناتج المحلى بنحو ٣٠.٤%.

تجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة مع العالم الخارجى قد زاد في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى نحو ٧.٩% من الناتج المحلى بسعر السوق بالمقارنة مع ٤٥.٨% في العام السابق مما يدل على زيادة النشاط الاقتصادى مع الخارج، وتتمثل الواردات السلعية والخدمية نسبة ٢٩.٨% من الناتج مقابل ٢٤.٢%فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بينما تمثل الصادرات نحو ٢٨.١% مقابل ٢١.٦% في العام السابق، مما يدل على نجاح ملحوظ لسياسة تعويم الجنيه الذى أدى إلى زيادة في الصادرات بنسبة أكبر من الزيادة التى تحققت في الواردات وبالتالى انخفاض فجوة الوردات من٢.٦% في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ١.٧% في عام المتابعة.

يوضح الجدول رقم (١) أن أداء البعد الاقتصادى بدأ ينخفض ابتداءاً من ٢٠٠٨ وصولاً إلى ٢٠١٢ حيث كانت جودة الأداء الاقتصادى ٠.٣٩٤، ٠.٣٩١، ٠.٣٦٢، ٠.٣٩٥على الترتيب، مما أدى إلى انخفاض مؤشر جودة النمو خلال هذه الفترة ويرجع ذلك إلى الأزمة العالمية التى شهدها العام ٢٠٠٨، وأحداث الربيع العربى التى شهدتها عدة دول عربية.

اشارت وزارة التخطيط طبقاً لتقرير ٢٠٠٩/٢٠٠٨، أن تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والتنموي شهد أزمة مالية عالمية هى الأخطر منذ الكساد العظيم الذى حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد خلفت هذه الأزمة إنعكاسات سيئة على الاقتصاد المصري، فقد ترتب على الازمة انكسار النمو الاقتصادي المتصاعد الذي شهدته مصر خلال السنوات الثلاث السابقة على انفجار الأزمة. تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من متوسط يفوق ٧% سنويًا إلى حوالي عام ٤% خلال

الأزمة، وقد كانت المساهمات القطاعية في نمو الناتج المحلي الحقيقي في نفس العام مقارناً بالسنة السابقة، حيث احتل المرتبة الاولي قطاع البترول والتعدين بمساهمة قدرها ٤.٧%، يليه قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية وتجارة الجملة والتجزئة، ثم قطاع التشييد والبناء، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بينما حققت معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى في الأعوام : ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ أعلى قيمة بنسبة بلغت :٤.٧٨، ٥.٠٢، ٥.٠٨% على الترتيب، فقد ارتفع معدل النمو عام ٢٠٠٦ إلى الضعف تقريباً عن العام السابق ٢٠٠٥ والذى حقق معدل نمو بلغ ٢.٤٢%، ثم انخفض معدل النمو بعد عام ٢٠٠٨ والذى حقق أعلى معدل نمو خلال الفترة بلغت ٥.٠٨%، ليصل إلى النصف تقريباً في عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٢.٦٥.

شهدت مصر مع مطلع عام ٢٠١١ ثورة ٢٥ يناير حيث تأثر الاقتصاد المصرى سلباً بالأحداث التى خلفتها الثورة، وكما يتبين من الجدول فإن جودة البعد الاقتصادى انخفضت إلى أدنى درجة لها خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ ٠.٣٦٢ مما أثر على مؤشر جودة النمو الذى انخفض أيضاً إلى أدنى درجة له خلال نفس الفترة بلغت ٠.٥٧٩.

إن انخفاض معدل النمو يعكس حالة الركود التي مر بها الاقتصاد المصري أثناء هذه الفترة، فقد كانت معدلات النمو في الناتج في أغلب قطاعات الاقتصاد منخفضة، حيث بلغت ٣.٧% (التشييد والبناء)، ٠.٦% (الأنشطة الاستخراجية)، بل إن كلاً من قطاع السياحة وقطاع الصناعة قد حققا معدلاً سالبا للنمو (-٦%)، (-٠.٩%) على الترتيب، فقد انعكس تأثير الأحداث التى صاحبت الثورة على كل من مناخ الاستثمار والإنتاج، كما أثرت مستتبعات الثورة على ميزان المدفوعات والموازنة العامة الدولة ومستويات التشغيل في سوق العمل، فقد أدت هذه التطورات غير الملائمة إلى تحول الميزان الكلى إلى عجز قدره ٩.٨مليار دولار في عام ٢٠١١ بعد أن كان قد تحقق فائض في العام السابق (٢٠١٠) بلغ ٣.٤ مليار دولار.

حقق البعد الاقتصادى أعلى درجة جودة له ، بلغت ٠.٤٧٦ خلال الفترة مما أدى إلى ارتفاع مؤشر جودة النمو أيضاً إلى أعلى درجة له خلال نفس الفترة حيث بلغت٠.٦٩٠، في عام ٢٠١٣.

ارتفع معدل النمو الاقتصادى الحقيقى من ٤.٥% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٥ % بزيادة قدرها ٠.٥%، وكما أشار تقرير وزارة التخطيط إلى أن مؤشرات الآداء قد تحسنت خلال هذا العام حيث حققت كافة قطاعات الدولة أداءاً إيجابياً ما عدا قطاع الاستخراجات، بينما تراجع العجز الكلى في الموازنة العامة من الناتج المحلى إلى ١٠.٩%، وارتفاع في صافى الاحتياطيات النقدية ما يقرب من ١٨ مليار دولار مما ادي الى زيادة الفترة المتعلقة بتغطية الواردات السلعية لتصل الى ٦.٥ شهر عن الفترة السابقة قرابة ٣.٧ أشهر.

شهد عام ٢٠١٩ تراجعاً في معدلات النمو نتيجة أزمة كروناالعالمية (covid -2019) مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادى إلى ٠.٤٠٩ قابله أيضاً تراجع مؤشر جودة النمو إلى ٠.٦١٩، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بسعر السوق ليصل الى ٣.٦% خلال عام ٢٠٢٠/١٩، وذلك بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا وما ترتب عليه من تداعيات وخيمة، مقابل ٥.٦ % عام ٢٠١٩/١٨، على الرغم من تراجع معدل النمو، إلا أن الاقتصاد المصرى أقل اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثراً بتداعيات الجائحة، وذلك بشهادات مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرهما)، فقد أفادت جميعها أن مصر هى الدولة الوحيدة التى يتوقع أن تحقق معدلات نموموجبة في نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.

٢-١-٢-٢ البعد الاجتماعى :

ساهمت الأبعاد الاجتماعية بمتوسط بلغ (٠.٢٢٢)، من اجمالى قيمة مؤشر جودة النمو كما سبق ذكره وهى نسبة متدنية مع ثبات القيمة، وذلك على الرغم من إن لرأس المال البشرى في مصر، كما أشارت دراسة (جيهان محمد، ٢٠١٦)[٢٣]، التى

هدفت إلى قياس أثر اقتصاد المعرفه على النمو الاقتصادي طويل الأجل في الاقتصاد المصري خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ – ٢٠١٤) ، إلى أثر معنوي وموجب إحصائياً على معدل نمو الإنتاجية الكلية،فإن الزيادة فى رأس المال البشرى بمقدار ١ % يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية الكلية بمقدار٠.٠٥١ % في مصر ، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع رؤية كثير من الدراسات في التأكيد على دور التعليم والصحة الإيجابى، الأمر الذي يبرز أهمية رأس المال البشرى في دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل، وفيما يلى سوف يتم تحليل مؤشرات الأداء الاجتماعى خلال فترة البحث.

٢-١-٢-٢-١بعد التعليم :

إن الدستور المصري قد افرد عناية خاصة للتعليم واهمية تطويره والارتقاء بجودته و نوعيته ، بخاصة ماتضمنته نصوص المواد (١٩ ، ٢١ ، ٨٠ و ٢٣٨)، (الدستور المصري ٢٠١٤)[٢٤].

لقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة، لكن يبرز النجاح الباهر لبعض الدول النامية خاصة تلك التي حققت مستويات متقدمة من التنمية رغم افتقارها إلى الموارد متخذة من التعليم منطلقاً لها في تحقيق التنمية والذي ساهم فيما بعد في استنهاض مجتمعي.

إنه لمن البديهيات التي لا يختلف عليها احد إن عملية تحول المجتمعات من شكل تطوري لآخر اتخذت من تطور التعليم منطلقاً لها، اذ لا يمكن الحديث عن مجتمع المعلومات دون النهوض بمستوى التعليم بكافه مراحله، فعملية تجميع المعلومات تحتاج إلى مهارات بشرية عالية التأهيل وهي لا تتأتى عن طريق التدريب وإنما عن طريق التعليم وبالذات في مراحله العليا ومن ثم التعلم والتدريب وإكساب المهارات فالمجتمعات الصناعية المتقدمة التي بلغت فيها نسب التعليم في كافة الم ا رحل عالية جداً مكنتها من التحول نحو مجتمع المعلومات وقد استمرت تلك المدة عدة عقود ومن ثم انتقلت إلى المجتمعات المعرفية

في نهاية القرن العشرين تلك التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واسع في إنتاج السلع والخدمات المعرفية وخلق القيمة المضافة عبر جمع وتحليل تلك المعلومات للاستفادة من النتائج المتحققة[٢٥].

يبين الجدول رقم (٢) أن صافى الالتحاق بالمدارس الابتدائية قد تحسن بدرجة عالية، فقد ارتفع من ٨٦.٦٥ % عام ٢٠٠٠ إلى ٩٧.٠٣ % في عام ٢٠١٨ وهى نسبة مرتفعة، بينما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة قد حقق تحسناً طفيفاً على الرغم من تذبذبه كما يوضح الجدول، حيث بلغ نسبة ٦٧ % في عام ٢٠٠٥، ثم انخفض في سنة ٢٠٠٦ إلى ٦٦%، ثم بلغ اقصى ارتفاع له بتسبة ٧٤% في عام ٢٠١٢، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى في سنة ٢٠١٧.

قد أظهرت أغلب مؤشرات التعليم – طبقاً لبيانات البنك الدولى- تحسناً تراوحت نسبته بين المتوسط والمرتفع، فقد بلغ مؤشر الالتحاق بالمدارس الثانوية (% الإجمالى)٠.٩٩، ٠.٩٨ في عامى ٢٠١٤، ٢٠١٦ على الترتيب بينما كان ٠.٩٣ في عام ٢٠٠٠، أيضاً ارتفع مؤشر الالتحاق بالمدارس الثانوية (% صافى) من ٥٨.٢٨ للإناث، ٦٣.٢٠ للذكور سنة ١٩٩٤ إلى ٧٩.٦٧، ٨١.٦١ تقريباً.

ظهر مؤشر الالتحاق العالى بصورة متدنية خلال فترة الدراسة، حيث كانت نسبة المؤشر ٢٧.٠٣ %، ٢٥.٨٧ % سنة ٢٠٠٣، ٢٠١١ بالترتيب، ثم ارتفع بعد ذلك ببطء حتى بلغ ٣٥.١٣، ٣٤.٤٤ في عامى٢٠١٥، ٢٠١٦ بالتوالى ، وعلى الرغم من هذا التحسن في مؤشرات التعليم، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس على الأداء الاجتماعى، حيث أن مؤشر البعد الاجتماعى ظل ضعيفاً طول فترة الدراسة، قد يرجع السبب في ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها[٢٦]:

- إن مصر مثل عديد من الدول النامية ظلت على نفس تصنيف عام ١٩٩٧ للمركز الدولي للتعليم لليونسكو (International Standard Classification of Education (ISCED، وفيه يتم تقسم مراحل التعليم الى المراحل الأساسية وهي

(تعليم ما قبل الابتدائي – التعليم الابتدائي – تعليم متوسط او اعدادي – تعليم ثانوي – ثم التعليم العالي)، وهو تصنيف اقل تفصيلا لمراحل التعليم. على الرغم من إصدار المركز تصنيف جديد في عام ٢٠١٣ حيث صنف مسارات التعليم إلى مراحل تعليم مبكر، وتعليم ما قبل الابتدائي، وتعليم ابتدائي، وتعليم ثانوي، ثم التعليم ما بعد الثانوي غير العالي، ثم التعليم العالي ضمن أربعة مراحل.

- يعانى التعليم قصوراً كمياً ونوعياً يظهر عموماً في تدني معدلات القيد خاصة في المراحل التأسيسية بالإضافة الى ارتفاع معدلات الكثافة وتمايزها بين الحضر والريف، وآثارها السلبية على نوعية المخرجات التعليمية.
- تركيز التعليم على التلقين وليس إكساب المهارات والقدرات الادراكية والتحليلية والنقدية في ظل منظومات تعليمية متضخمة ومركزية لا تركز على المتعلم، مما أفقد التعليم العام والعالي ارتباطه بالاحتياجات التنموية المتمثلة في قوة عمل ذات مهارات وتخصصات مهنية وعلمية تسهم بفاعلية في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية والتقانة العالية.

٢- ١- ٢- ٢- ٢ البعد الصحى :

إن التنمية الصحية تعتبر عنصراً ضرورياً في عملية التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ لايمكن تحقيق التنمية الحقيقية بدون تحسين وتطوير الوضع الصحى للإنسان الذي هو جوهر التنمية وهدفها، فإن الإنسان السليم صحياً هو القادر على بناء التنمية السليمة والمستدامة، بيمنا إذا كان هناك ضعف في كلاً من القطاع الصحي والصحة فإن هذا يؤدي إلى العديد من الأثارر على قطاعات الاقتصاد المختلفة[٢٧].

الجدول رقم :(٢) مؤشرات البعد الاجتماعى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

السنوات	معدل القراءة والكتابة %	صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية %	معدل العمر المتوقع عند الولادة %	معدل وفيات الأطفال الرضع %
2000		86.65	62.97	37.20
2001		87.37	63.52	35.30
2002		88.29	64.08	33.60
2003		89.50	64.63	32.10
2004		90.67	65.13	30.70
2005	67	89.13	65.55	29.40
2006	66	88.25	65.89	28.30
2007		92.41	66.18	27.10
2008			66.43	26.10
2009		93.56	66.61	25.10
2010	72	95.95	66.72	24.10
2011		93.51	66.78	23.10
2012	74	98.54	66.78	22.30
2013	72		66.73	21.40
2014		98.03	66.64	20.60
2015			66.52	19.90
2016		97.46	66.47	19.20
2017	71	97.03	66.50	18.60
2018		97.03	66.56	17.90
2019			66.66	17.30
2020			66.79	16.80

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى ووزارة التخطيط

تعاني الموازنة المصرية للصحة من مشكلات عدة، أولا هى لا تكفي للوفاء باحتياجات النظام الطبي في مصر، فجزء من المي ا زنية المتبقي بعد احتسا نسبة مستشفيات الجيش والشرطة، يذهب كرواتب للعاملين في القطاع الصحي، وذلك القطاع لديه مشكلات في عدد العاملين به فبينما يعاني من نقص عدد الأف ا رد المدربة العاملة في المجال الطبي، تعاني من زيادة في عدد الموظفيين الإد ا ريين،

كانت الموازنة العامة لقطاع الصحة لعام ٢٢١٠، / ٢٢١٠ تساوي ٥٤ مليار جنيه، بينما هى وفق المخصصات الدستورية ١٢٣ مليار جنيه. وتعد الموازنة العامة للصحة في مصر مشكلة أخرى فحيث أنها ٥٤ مليار جنيه ويتعارض ذلك مع ما أقره الدستور المصري، فتقسيم أوجه صرف تلك الموازنة يعاني من خلل واضح حيث أنها تشمل العديد من القطاعات منها مستشفيات التابعة للجيش والشرطة، وكذلك قطاع الصرف الصحي، كما أنها تشتمل على مرتبات الموظفين العاملين في قطاع الصحة، وفي النهاية يكون المتبقى لا يكفي لتقديم العلاج والرعاية الصحية للجمهور[٢٨].

الخاتمة :

إن قراءة مؤشر جودة النمو ومن ثم تحليل كل من الأدائين الاقتصادى والاجتماعى ؛ يوضح أن مؤشر جودة لم يحافظ على مستوى أو معدل النمو التصاعدى الذى بدأ به فترة الدراسة ووصل إليه مرات قليلة أثناء هذه الفترة، والسبب فى ذلك يعود إلى ضعف الأداء الاحتماعى، حيث أن انخفاض ميزانية كل من الصحة والتعليم أدى إلى عدم قدرة هذين القطاعين على تلبية احتياجاتهما الضرورية، كرفع مستوى الأجور المتدنية للعاملين بهما، مما أدى إلى تسرب أعداد كبيرة منهم، وأيضاً عدم القدرة على صيانة االمنشأت والأجهزة المتقادمة، الأمر الذى أثر سلباًعلى الخدمة المقدمة لأفرا المجتمع.

عدم الاستفادة من النتائج الجيدة التى حققها الأداء الاقتصادى، فعلى الرغم من هذه النتائج الجيدة إلا أن هذا التحسن لم تشعر به إلا فئة قليله من المجتمع أما الأغلبية فهى لازالت تعانى من انخفاض مستوى المعيشة، ويرجع ذلك سوء توزيع ثمار هذا النمو المرتفع الذى الذى تم تحقيقه .

وجود علاقة طردية بين جودة النمو الاقتصادى ومستوى كلاً من الأداء الاقتصادى والأداء الاجتماعى، حيث ان رفع مستوى جودة النمو الاقتصادى وتنوع التركيب القطاعى وتنوع هيكل الطلب واستقرار النمو يؤدى الى زيادة تحسين الأداء

الاقتصادى، كما ان زيادة تحسين مؤشرات كلٍ من قطاعى الصحة والتعليم هي زيادة في رصيد رأس المال البشرى وبالتالي تحسين الأداء الاجتماعى.
إن ما يجب على الدولة ليس فقط زيادة الإنفاق على كل من التعليم والصحة ولكن الاهتمام بجودة كل منهما ، نظراً لأثرهما البالغ ليس على الكم وفقط بل على النوعية أيضاً.

قائمة المراجع

١. [1] إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان،١٩٩٩، ص (٣٧٣).

2. Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995, P 429.

٣. إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص ٣٧٤.

٤. حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون، ٢٠١٤، ص (٢٢).

٥. - فهد بن عايد بن مناور الردادي، مؤشرات الأداء المتطلبة للمشروع التَّربوي في مدارس المدينة المنورة في ضوء بعض المتغيرات، مجلة البحث العلمي في التربية. ع ١٧، ج ٣، (٢٠١٦)، ص (٢٩٤، ٣٠١).

6. - ADAM BARONE "Economic Indicator: Definition and How to Interpret Updated" January 30, 2023 www.investopedia.com/terms/e/economic_indicator.asp.

٧. - نرمين مجد ي، سلسلة كتيبات تعريفية، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي العدد (١٩)، ٢٠٢١، ص (٧).

8. - TIM CALLEN, GROSS DOMESTIC PRODUCT: AN ECONOMY'S ALL- December 2008, p (48).

٩. - أحمد عادل كمال محمد امبابي ، ريم حشمت حسين، وآخرون : علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بالتطبيق علي الاقتصاد المصري (٢٠٢٠ – ١٩٩٥) صورة المركز الديمقراطى العربى١٠. أغسطس ٢٠٢٢ – ص (٥).

١٠. - غازي حسين عناية، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، ٢٠٠٠، ص ٩.

١١. - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال- التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠، ص (٣٥٧).

12.Kenneth C. Land. Alex C. Michalos. M. Joseph Sirgy. "Handbook of Social Indicators and Quality of Life Research". Springer Dordrecht Heidelberg London New Yor,
Library of Congress Control Number: 2011942486 .

١٣. المصدر السابق.

14.Laura Marquez-Ramos Mourelle Estefanía "Education and economic growth: an empirical analysis of nonlinearities", 2 September 2019.

15. Lena Sommestad, "Health and Wealth: The Contribution of Welfare State Policies to Economic Growth", Speech Prepared for The Expert Confrence "Best Practices in Progressive Governance", 2001, p.(2).

16. Jocelyn Finlay, "The Role of Health in Economic Development", March 27, 2007 p:(1).

17. Montfort Mlachila, René Tapsoba, and Sampawende J. A. Tapsoba1, A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal, IMF Working Paper African Department, September, (2014).

18. Montfort Mlachila, at el, , A Quality of Growth Index for Developing Countries
(2014) .

19. Schultz, P., 1999, "Health and Schooling Investments in Africa", Journal of Economic Perspectives, Vol. 13, No. 3, pp. 67–88.

20.Diao, X., J. Rattsø, and H. E. Stokke, 2006, "Learning by Exporting and Structural Change: A Ramsey Growth Model of Thailand", Journal of Policy Modeling, Vol. 28, pp: (293–306).

٢١. فلاح على الربيعي، سرور علي عبد الحسين السوداني، مرجع سابق، (٢٠١٦)، ص: (١١٦-١١٧).

22. Montfort Mlachila at el, 2014, Ibid, p (5).

٢٣. تقارير وزارة التخطيط لسنوات مختلفة.

٢٤. جيهان محمد، "أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن عشر - العدد الثاني – المعهد العربي للتخطيط، (٢٠١٦)، ص: (٢٨)..
٢٥. وليد عبدمولاه، نواف أبوشماله، " آفاق تمويل وجودة التعليم في جمهورية مصر العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر - العدد الثاني - المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٧، ص : (١١، ١٢).
٢٦. - عادل مجيد العادلي، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون، ٢٠١٣، ص : (٤٩، ٥٣، ٥٧).
٢٧. ميادة علي حسن علي المرسي، انعكاسات الاستثمار في الصحة على التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية على مصر)، قسم الاقتصاد والمالية العامة،كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص : (٤).
٢٨. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، أزمة قطاع الصحة بين إهمال المستشفيات وضعف الموازنة العامة للصحة، القاهرة، ٢١٠٧ ، ص: (١٠-١١).